كشف الحقوق

حقوق الإنسان وتصاعد الممارسات الاستبدادية حول العالم
الجزء 2

دليل توضيحي لتعليم حقوق الإنسان

أعد هذا الدليل لكل من يرغب في فهم الأساليب والحيل التي تمارسها السلطة الاستبدادية لإسكات الأصوات، أو بث الانقسام، أو فرض السيطرة؛ وليس الهدف منه أن يبين أفضل انتماء سياسي أو نظام للحكم. بل يسعى لتوضيح كيف يستخدم الحكام والحكومات الخوف والفرقة والانقسام لتحقيق مآرب سياسية، وكيف يتلاعبون بالسرديات لتسويغ الممارسات الاستبدادية، وكيف نبدأ في التشكيك في الأنظمة والسرديات التي تسمح باستفحال الظلم.

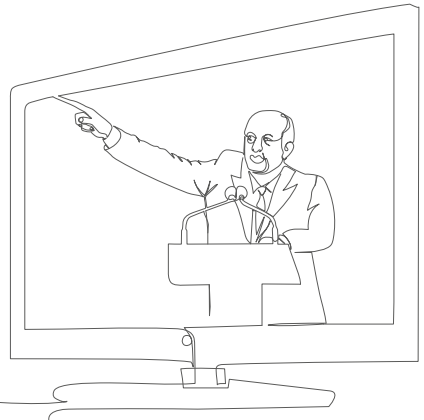

مقاومة الممارسات الاستبدادية دفاعًا عن حقوق الإنسان

مقدمة

في كشف الحقوق: حقوق الإنسان وتصاعد الممارسات الاستبدادية حول العالم: الجزء 1 [1]، استعرضنا كيف تعمل الممارسات الاستبدادية كأدوات لتركيز السلطة، والتملص من المساءلة، وتقويض الحقوق. واستكشفنا سطوة القصص والسرديات القائمة على الخوف التي تستهدف فئات معينة، وتبرر القمع، وتكبّل الحقوق، وتسكت الأصوات المعارضة.

والآن، في هذا الجزء الثاني، سوف نمعن النظر في المؤشرات والأساليب التكتيكية التي يلجأ إليها الساعون لتوظيف الممارسات الاستبدادية من أجل إغلاق فضائنا الجماعي للتعبير والتنظيم والمقاومة والمساهمة في تشكيل المجتمعات التي نعيش فيها. وسترون أمثلة حول العالم تظهر كيف تعمد الحكومات والفئات المتنفذة إلى تقييد الحريات، واستهداف من يتجرؤون على تحديها ومعارضتها. وتتجلى هذه الممارسات الاستبدادية في شتى الأشكال والسياقات، ولكن أنماطها متشابهة إلى حد مذهل.

غير أن هذه ليست قصة قمع فحسب؛ ففي شتى أنحاء العالم، يتصدى الناس للأنظمة التي خذلت الكثيرين، ويسعون لمقاومتها، وتعطيلها، وإعادة تشكيلها من أجل ترسيخ حقوقنا. فمن الأفعال الصغيرة التي تعبر عن الاهتمام والتضامن إلى الحركات واسعة النطاق، يبتدع الأفراد والجماعات وسائل خلاقة وشجاعة للمطالبة بالعدالة، والدفاع عن حقوق الإنسان، والكرامة، والمساواة.

ومن خلال التدرب على تمييز الممارسات الاستبدادية، يمكننا أن نفهم بصورة أفضل آليات السلطة وسبل التصدي لها. وعندما نستكشف كيف يدافع الناس عن حقوق الإنسان، ويناهضون الانتهاكات، ويخلقون متنفسًا للحريات، نتذكر أن حقوق الإنسان ليست مبادئ مجردة أو نصوصًا قانونية فحسب؛ بل هي مسؤولية مشتركة ونداء للتحرك.

الممارسات الاستبدادية: المؤشرات التحذيرية لتقلص الحيز المدني

وعندما نفكر في الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، تتبادر إلى أذهاننا أمثلة في كثير من الأحيان؛ ربما تجول في خاطرنا بلدان تشهد نزاعات، أو تخضع لحكومات عسكرية أو طاغية. ولكن تقويض حقوق الإنسان لا يعلن عنه دائمًا بصفارات الإنذار أو هدير الدبابات؛ بل قد يبدأ خفيًا مبطنًا، ربما بكلمات تهمس: "لا ينبغي أن تقولوا ذلك". ثم يُحرَّف عنوان خبر. وتحظر مظاهرة سلمية بدعوى أنها غير قانونية. ويحجب كتاب للأطفال عن أرفف المكتبات. ويعتقل صحفي. ويختطف شخص من الشوارع، ويُرحَّل بصورة غير مشروعة، بدون أن تعرض قضيته على المحاكم أو بدون أن يعلم أقاربه أو أصدقاؤه مكانه. وعلى هذا المنوال، يتقلص شيئًا فشيئًا المتنفس المتاح للناس للتفكير، والكلام، والتحرك، والتعبير عن أنفسهم بحرية.

وفي المجتمعات التي تسودها الحرية والعدالة، يُحافظ على توازن السلطة من خلال **سيادة القانون، والمساءلة، والمشاركة العامة.** وكثيرًا ما توصف هذه العناصر بـ "أعمدة" المجتمع الحر. وتكتسي هذه المبادئ أهمية بالغة؛ فمعناها أنه لا أحد – ولا حتى من يمسكون بزمام الحكم – فوق القانون.

وتقتضي هذه المبادئ أن تكون المحاكم عادلة ومستقلة، وأن تمتثل الشرطة والجيش للقانون. وتعني أن من حق الناس التظاهر سلميًا، وتنظيم أنفسهم، والتعبير بحرية. كما تعني أنه يمكن إخضاع الحكومات للاستجواب والمساءلة بدون خوف من الانتقام.

ولكن حينما يرفض الزعماء الخضوع للمساءلة، وحينما يضربون عرض الحائط بهذه المبادئ، أو يضعفونها، فإنهم يبدؤون في تقويض تلك الأعمدة. حينئذٍ تتآكل الحرية، وتُغرس بذور القمع.

التعريف: الحيز المدني

الحيز المدني هو الفضاء المشترك المتاح لنا للتعبير عن آرائنا، وتنظيم أنفسنا، والاحتجاج، والمساهمة في صياغة مجتمعاتنا. ويشمل هذا كل شيء من المسيرات والمظاهرات في الشوارع واجتماعات المجتمع المحلي إلى القدرة على تشكيل النقابات، وممارسة العمل الصحفي المستقل، والمشاركة في منظمات المجتمع المدني والحملات التي يقودها الشباب. وعندما تبدأ الحكومات في إغلاق هذا الحيز والتضييق على مشاركة الجمهور، عن طريق حظر المظاهرات، مثلًا، والتجسس على الناس، وفرض الرقابة على وسائل الإعلام، وإخماد أصوات المنتقدين، فإن هذا يسمى تقلص الحيز المدني. وليس هذا مقصورًا على أنظمة الحكم المفرطة في القمع؛ بل يتزايد في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان التي تشهد انتخابات منتظمة، وتوجد بها برلمانات، ومؤسسات رسمية. ونحن نطلق عبارة الممارسات الاستبدادية على ما تفعله الحكومات وغيرها ممن يمسكون بزمام الحكم عندما يستخدمون أساليب معينة لمنع الناس من التعبير عن آرائهم، والتضييق على الحيز المدني، وترسيخ السلطة، وإضعاف أو تقويض سيادة القانون، وانتهاك حقوق الإنسان.

الممارسات الاستبدادية: المؤشرات التحذيرية لتقلص الحيز المدني

ولا تسفر الأساليب الاستبدادية عن وجهها دائمًا على هذا النحو؛ بل قد تتجمل وتتزيّن بشعارات من قبيل الحفاظ على "الأمن الوطني"، أو "النظام العام"، أو "حماية القيم التقليدية". وكثيرًا ما تأتي الدعوة إلى "الوحدة" مصحوبة بجهود لمحو الهوية الثقافية أو إبطال المبادرات التي تدعو إلى التنوع والإنصاف والشمول. ونادرًا ما يقول الحكام "نحن نقيد حقوقكم"؛ ولكن الأنماط واضحة للعيان، ويمكن تمييزها. إليكم الأدلة التي ينبغي أن تبحثوا عنها:

- عدم استخدام قوانين الطوارئ لحماية الناس وإنما لتشديد السيطرة. إسكات البرلمانات أو تجاوزها. عدم انتهاء حالات الطوارئ أبدًا. تحول التدابير المراد استخدامها للتصدي للأزمات إلى أدوات للسيطرة الدائمة.
- تغيير الدساتير لتقويض الفصل بين السلطات. سن القوانين لإخراس المجتمع المدني أو التلاعب بها لتحقيق مآرب سياسية.
- اكتظاظ المحاكم بالحلفاء والموالين السياسيين، مما يضعف الاستقلال والعدالة والمساءلة.
- عسكرة عملية حفظ الأمن. استخدام المركبات المصفحة وعتاد مكافحة الشغب ضد المتظاهرين السلميين أو مجتمعات ذوي البشرة الملونة أو غيرهم من الفئات المهمشة.
- المراقبة بدون إشراف. إخضاع الناس للمراقبة بسبب معتقداتهم أو هوياتهم أو الآراء التي يعبرون عنها على الإنترنت.
- تجريم التفكير النقدي والمعارضة. معاقبة المدرسين، والطلاب، والصحفيين، والفنانين، والمدافعين عن حقوق الإنسان أو حبسهم بسبب تعبيرهم عن آرائهم أو طرحهم وجهات نظر مختلفة عن السردية السائدة.
- حملات التشهير والتضليل. سيطرة السلطات على قنوات المعلومات، وسعيها لإعادة صياغة السرديات العامة بقصد تصوير المنتقدين أو المهاجرين أو أفراد الأقليات على أنهم أخطار؛ ويسمى هذا أيضًا "الشيطنة". قد يصمونهم بأنهم "عديمو الأخلاق"، أو "أخطار تهدد الوطن"، أو "غير وطنيين"، أو "عملاء أجانب"، بهدف تسويغ أعمال القمع ضدهم وإسكات المعارضة. ويضخم الحكام هذه السرديات من خلال حملات التضليل بهدف إحداث بلبلة في الأذهان، وكسب التأييد لسياساتهم، وتشويه سمعة منتقديهم.

ولستم بحاجة لأن تتجلى أمامكم كل هذه الأدلة معًا حتى يساوركم القلق. بل يكفي وجود دليل واحد منها، أو نشوء بعضها شيئًا فشيئًا.

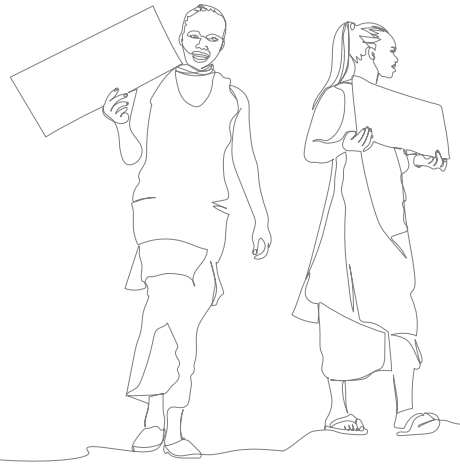

الممارسات الاستبدادية: المؤشرات التحذيرية لتقلص الحيز المدني

هيا بنا نلقي نظرة على أنماط عالمية لتصاعد الممارسات الاستبدادية في بلدان تعهدت جميعًا بالالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ صدوره عام 1948:

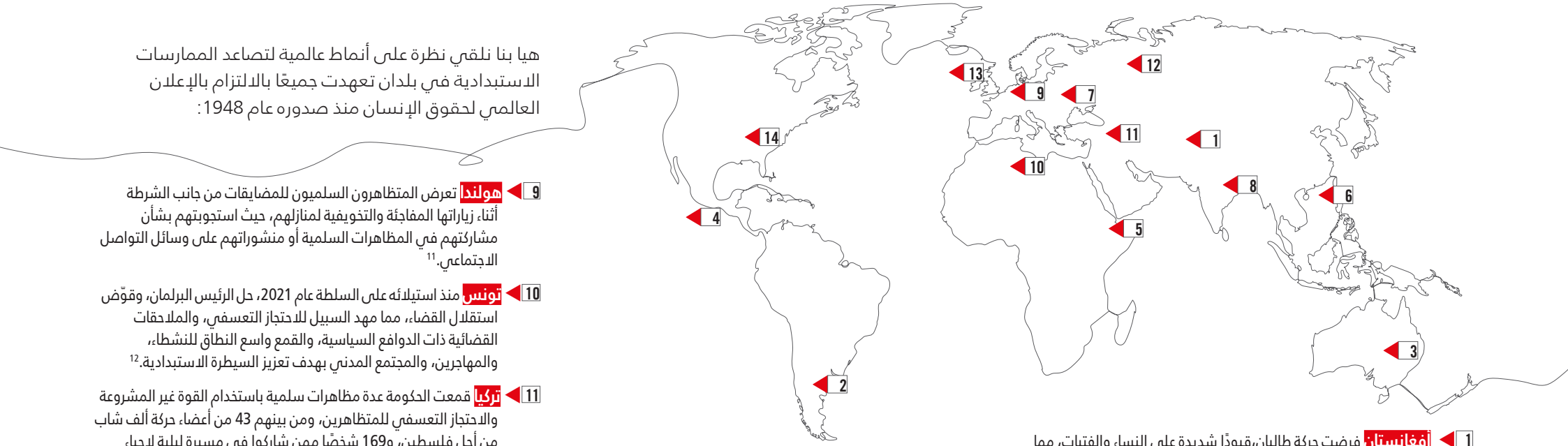

1 **أفغانستان** فرضت حركة طالبان،قيودًا شديدة على النساء والفتيات، مما أدى إلى عزلهن تمامًا عن الحياة العامة، وتقييد كافة جوانب حياتهن في الواقع الفعلي.[2]

2 **الأرجنتين** دفع تصاعد مستويات التضخم واستفحال الفقر بالمتقاعدين إلى الخروج إلى الشوارع للتظاهر، ولكن الشرطة استخدمت القوة المفرطة، مثل الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي، وخراطيم المياه لتفريق التجمعات السلمية، مما أدى إلى إصابة كبار سن واعتقال أطفال.[3]

3 **أستراليا** أصدرت عدة ولايات قوانين مناهضة للتظاهر، تفرض غرامات قد تصل إلى 50,000 دولار أسترالي على المتظاهرين "المخلين بالنظام"، وتجيز توقيع عقوبات السجن عليهم لمدد قد تصل إلى سنتين.[4]

4 **السلفادور** أدت حالة الطوارئ طويلة الأمد التي فرضتها الحكومة "للقضاء على العصابات" إلى ترسيخ الاعتقالات التعسفية الجماعية، والتعذيب، والأوضاع اللاإنسانية في السجون، ومأسسة القمع، وتقويض سيادة القانون.[5]

5 **إثيوبيا** دأبت السلطات على حجب الإنترنت من حين لآخر، وفرض القيود على الاتصالات الهاتفية، واعتقال الصحفيين والمتظاهرين السلميين بصورة تعسفية، وتعليق أنشطة منظمات حقوق الإنسان البارزة في سياق النزاع المسلح الداخلي.[6]

6 **هونغ كونغ** استخدمت الحكومة قانون الأمن الوطني في استهداف وتجريم الناس، وإخضاعهم لفترات طويلة من الاحتجاز.[7]

7 **المجر** أدى قانون مناهضة مسيرات الفخر، الذي تم تمريره في عجالة، إلى توسيع سيطرة الدولة على التجمعات العامة والتعبير، مما مكّن السلطات من حظر مسيرات الفخر، وتجريم أي مظاهر مرئية لمجتمع الميم، واستخدام أدوات المراقبة، وتوظيف خطاب "حماية الأطفال" كأداة لتبرير التمييز المجحف وقمع المعارضة.[8]

8 **الهند** استُخدم قانون تعديل المواطنة كسلاح ضد الأقلية المسلمة.[9] واتخذت السلطات إجراءات قمعية ضد حرية التعبير و التجمع السلمي، فحظرت بذلك أي مظاهرات طلابية مناهضة لقانون تعديل المواطنة.[10]

9 **هولندا** تعرض المتظاهرون السلميون للمضايقات من جانب الشرطة أثناء زياراتها المفاجئة والتخويفية لمنازلهم، حيث استجوبتهم بشأن مشاركتهم في المظاهرات السلمية أو منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.[11]

10 **تونس** منذ استيلائه على السلطة عام 2021، حل الرئيس البرلمان، وقوّض استقلال القضاء، مما مهد السبيل للاحتجاز التعسفي، والملاحقات القضائية ذات الدوافع السياسية، والقمع واسع النطاق للنشطاء، والمهاجرين، والمجتمع المدني بهدف تعزيز السيطرة الاستبدادية.[12]

11 **تركيا** قمعت الحكومة عدة مظاهرات سلمية باستخدام القوة غير المشروعة والاحتجاز التعسفي للمتظاهرين، ومن بينهم 43 من أعضاء حركة ألف شاب من أجل فلسطين، و169 شخصًا ممن شاركوا في مسيرة ليلية لإحياء اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة.[13]

12 **روسيا** صدرت قوانين تصف المنظمات غير الحكومية والصحفيين ووسائل الإعلام والنشطاء بأنهم "عملاء أجانب"، وتحظر عليهم الانخراط في أنشطة تربوية أو توعوية، مما أدى إلى إسكات الأصوات المعارضة، ومحو الضوابط والتوازنات بين السلطات بهدف تقويض ثقة الجمهور وتبرير القمع.[14]

13 **المملكة المتحدة** اعتقلت السلطات المئات من الأشخاص بسبب مشاركتهم في مظاهرات سلمية قامت احتجاجًا على حظر مجموعة تقوم بأنشطة مباشرة مؤيدة للفلسطينيين، وتصنيفها ضمن المنظمات الإرهابية.[15]

14 **الولايات المتحدة الأمريكية** تُحظر الكتب، وتُفرض قيود غير مشروعة على المظاهرات، وتُفكّك الأنظمة التعليمية، ويُرحَّل المواطنون والمهاجرون إلى سجون السجن الجماعي في السلفادور بدون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.[16]

الممارسات الاستبدادية: المؤشرات التحذيرية لتقلص الحيز المدني

وكما نرى، يمكن للممارسات الاستبدادية أن تتخذ أشكالًا شتى، وهذا هو الحاصل بالفعل. ولكن تجمع بينها عدة خصائص مشتركة: تقويض حقوق الإنسان، وتجاهل سيادة القانون، والمساعي المبذولة لتقليص فضاء المجتمع المدني، والحد من المظاهرات السلمية بقصد ترسيخ السلطة، والتهرب من المساءلة، وإسكات المعارضة.

تأملوا قليلًا في سياق الأوضاع لديكم، وانظروا في ما إذا كان هذا النوع من الممارسات يحدث من حولكم، وأين يحدث. كيف تقيّمون الحيز المدني الذي تعيشون فيه؟

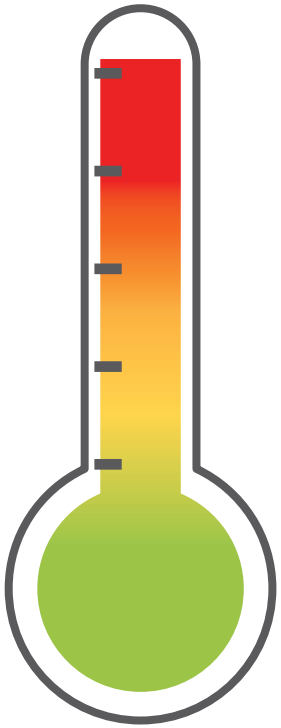

تقييم الحيز المدني[17]

ماذا لو كان بإمكانكم تقييم الحيز المدني في بلد ما لقياس مدى صحته؟ تقييم الحيز المدني أدناه ليس مقياسًا رسميًا، بل هو أداة مبسطة تعيننا على التفكير النقدي في مدى انفتاح أو انغلاق الحياة المدنية في مختلف المجتمعات.

- **مغلق:** عدم السماح إلا بالسرديات الرسمية، وتقييد الحقوق
- **حرج:** حظر الاحتجاجات، وإخضاع الإعلام للسيطرة، وتفكيك المجموعات المدنية
- **مقلص:** اعتقال المنتقدين، وإطلاق حملات تشويه، وفرض مراقبة مفرطة
- **خطر:** تصاعد القيود القانونية، وبدء الترهيب، وانتشار المعلومات المضللة
- **منفتح على مصراعيه:** صحافة حرة، ومظاهرات بلا قمع، وشبكات قوية للمجتمع المدني

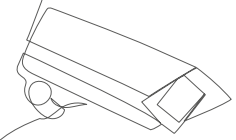

تأمل ذاتي:

- هل يمكنكم ذكر أمثلة لبلدان في كل درجة من درجات هذا المقياس؟
- أين تضعون بلدكم أو مجتمعكم في هذا المقياس؟ لماذا؟
- هل أثارت دهشتكم المؤشرات التحذيرية وأمثلة البلدان المطروحة حتى الآن؟ كيف كان شعوركم؟
- حينما تفكرون في بلدكم، هل تعتقدون أن الحيز المدني قد أصبح أكثر انفتاحًا أم انغلاقًا على مر الزمن؟ ما سبب هذا الفرق؟
- وما هي الأفعال التي بإمكانكم أو بإمكان مجتمعكم القيام بها للحد من الممارسات الاستبدادية أو التصدي لها؟

إن إدراك الممارسات الاستبدادية هو الخطوة الأولى لمقاومتها؛ وهنا يأتي دور أطر حقوق الإنسان؛ لا باعتبارها أفكارًا أجنبية، وإنما باعتبارها أدوات يمكن للناس استخدامها في مقاومة الممارسات الاستبدادية. فهذه الأطر تمنح المدافعين عن حقوق الإنسان اللغة والحماية والقوة. والواجب الأساسي الواقع على عاتق الدول هو احترام حقوق الإنسان، وحمايتها، وإعمالها، وضمان ممارستها والتمتع الكامل بها. حقوق الإنسان ليست خيارية، وهي عالمية.

حقوق الإنسان في التطبيق الفعلي: التضامن، والمقاومة، والحماية

وعندما نرى السلطة تُستخدم في تكميم أفواه المنتقدين، وتقييد حقوق الإنسان، كيف يكون رد فعلنا؟

في مجتمع صحي حر، يقوم القانون مقام الدرع الواقي الذي يحمي حقوقكم في التعبير، والتنظيم، والتظاهر، والتماس العدالة والإنصاف. ولكن حينما يبدأ أصحاب السلطة في استخدام القانون كسلاح – باستهداف منتقديهم، وتغيير القواعد لترسيخ نفوذهم، وبث الخوف في النفوس – يواجه الناس أخطارًا جديدة. ويصبح التنفيذ الانتقائي للقوانين، والتجريم، والمراقبة، والانتقام، والشيطنة العلنية أدوات شائعة لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء، والصحفيين، والمهاجرين، واللاجئين، وذوي البشرة الملونة، وغيرهم من الأشخاص المهمشين، بل أي شخص يحسبه أصحاب السلطة خطرًا يهدد مصالحهم. ولكن حتى في تلك الظروف، **أظهر الناس أنهم لا ييأسون: بل يتكيفون، وينظمون أنفسهم، ويقاومون**. اتخذت المجتمعات حول العالم إجراءات قوية وغير عنيفة ردًا على انكماش الحيز المدني، وتقويض المساءلة، وتقييد الحريات المدنية، مثل حرية التعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.

إن حقوق الإنسان ليست وسائل للحماية فحسب، بل هي تشكل أيضًا نداءً للتحرك. ويذكرنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – الذي كان صدوره بمثابة رد مباشر على الحكومات الاستبدادية – بأن من واجب الدول احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان. وبإمكان كل فرد وكل جزء من المجتمع المساعدة في تعزيز هذه الحقوق والحريات والدفاع عنها.

تتوفر الكثير من الأدوات التي يمكننا استخدامها للتصدي للاستبداد، والأمثلة الواقعية للمقاومة القوية غير العنيفة. على سبيل المثال:

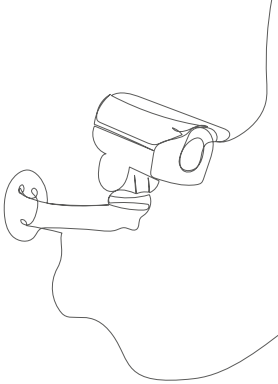

1 ◀ تبادل المساعدات وتضامن المجتمع المحلي

- استخدام الشبكات المحلية لدعم بعضنا البعض بالغذاء والأمان والرعاية والمعلومات.
- دعم وحماية المستهدفين من خلال صناديق تمويل الدفاع القانوني أو مجموعات الاستجابة السريعة.
- تنظيم الإضرابات لمقاومة القمع، أو الرقابة، أو الشركات الضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.

2 ◀ التعليم والثقافة والإبداع كوسائل للمقاومة

- تثقيف الآخرين ورفع مستوى الوعي للمساعدة في إرساء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان، بدءًا من مجتمعاتكم المحلية.
- استخدام الفن والموسيقى والفكاهة والسخرية ورواية القصص لحشد الناس ومواجهة الأفكار والرسائل الضارة.
- تنظيم فعاليات ثقافية تحتفي بالتنوع، وتظهر القدرة على الصمود، حتى تحت الضغوط.

حقوق الإنسان في التطبيق الفعلي: التضامن، والمقاومة، والحماية

3 الأدوات الرقمية والنشاط الحقوقي على الإنترنت

- استخدام الرسائل المشفرة والمنصات الآمنة في التنظيم والتعبئة بصورة آمنة.
- ابتكار أدوات متاحة علنًا لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ورسم خريطة للأخطار التي تهدد حقوق الإنسان.
- إنشاء منصات إلكترونية لجمع المعلومات المستقاة من الجمهور، وبناء مجتمع متضافر، وتجاوز الرقابة.

4 التقاضي الاستراتيجي والعصيان المدني

- شن حملات عامة أو تنظيم تحركات سلمية من قبيل العصيان المدني الذي يتحدى القوانين أو الممارسات الجائرة، ونشر الحلول القائمة على حقوق الإنسان، والرسائل المنعشة للآمال.
- ممارسة صحافة المواطن بالتقاط الصور الفوتوغرافية وتسجيل مقاطع الفيديو، أو كتابة تقارير توثق الانتهاكات، وتسلط الضوء على الظلم.
- اللجوء إلى القضاء، أو طلب الدعم من الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة أو المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان.

ليست هذه سوى أمثلة قليلة من الأساليب التي تفسح المجال لنا جميعًا كي نساهم في مكافحة الممارسات الاستبدادية.

ولن تؤدي كل التحركات والجهود إلى تغيير فوري بطبيعة الحال، ولكن إذا رفعتم أصواتكم معبرين عن احتجاجكم كلما سمعتم خطابًا معاديًا للحقوق أو مفعمًا بالكراهية، فمن شأن ذلك أن يسمح بإمكانية التغيير.

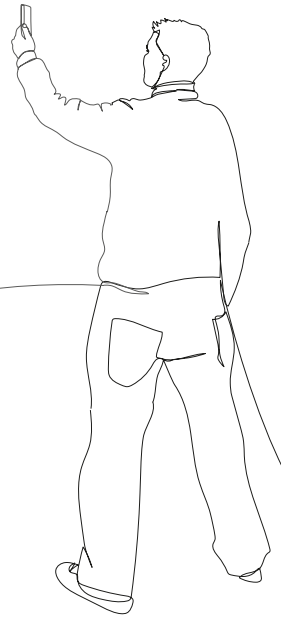

> "نفض اليدين من الصّراع بين القويّ والضّعيف، يعني الوقوف إلى جانب القويّ ضدّ الضّعيف وليس على الحياد."
>
> باولو فريري

حقوق الإنسان في التطبيق الفعلي: التضامن، والمقاومة، والحماية

باعتبارنا أصحاب حقوق، يمكننا جميعًا أن نشـكّل العالم الذي نعيش فيه.

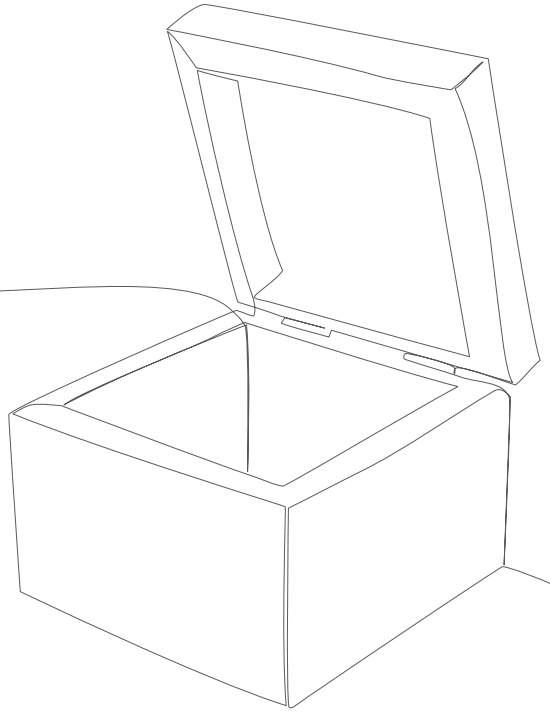

صندوق الإرث

تصوروا أنكم استلمتم صندوقًا يحمل كلمة المستقبل. أنتم لم تطلبوا هذا الصندوق من أحد، ولكن ها هو بين أيديكم. صندوق ثقيل، مخدوش، توارثته الأجيال جيلًا عن جيل. فتحتم الصندوق، فوجدتموه ممتلئًا بالتعليمات: "تكلموا على هذا النحو"، "لا تثقوا في هؤلاء الناس"، "المال هو النجاح، والنجاح هو القوة"، "لا أحد يرعى مصالحكم سواكم".

ووجدتم فيه بعض الأشياء الجميلة أيضًا؛ قصص الحب، وأحلام العدالة، ورموز السلام، وأغاني التضامن. ولكنها مدفونة تحت أكداس من الملفات مكتوب عليها "الاستعمار"، و"الربح"، و"السيطرة"، ولا يمكن الوصول إليها.

أسئلة لتحفيز للنقاش:

- ما هي الأفكار أو النظم التي ورثتموها وترغبون في الاحتفاظ بها؟ أي أجزاء من هذا التراث ينبغي الاعتراض عليها، أو إعادة النظر فيها، أو نبذها؟
- والآن، تصوروا أن شخصًا ما قال لكم: "لا يسمح لكم بتغيير ما بداخل الصندوق". إذا كان الأمر كذلك، فمن الذي يقرر ما يبقى في الصندوق وما يمكن التخلص منه؟
- وعندما نتساءل عمن يقرر المستقبل، علينا أن نسأل أيضًا: تُرى من المستفيد من هذا، ومن يراد استبعاده؟ وهل يُحرم الناس من حقوقهم؟
- هل تعتقدون أننا نملك أي سلطة للاعتراض على هذه الأمور وتغييرها حتى يتمكن كل فرد من التمتع بحقوقه الإنسانية؟

حقوق الإنسان في التطبيق الفعلي: التضامن، والمقاومة، والحماية

قد يشعر المرء بأن مقاومة الممارسات الاستبدادية الجديدة أو طويلة الأمد أمر شبه مستحيل، ولكن أفعال الأفراد، والجماعات، والمجتمعات هي ركن أساسي في ضمان وحماية حقوق الإنسان للجميع.

وإليكم بعض الأمثلة لأناس رفضوا أن يلتزموا الصمت في مواجهة التدابير الاستبدادية أو غيرها من التدابير المناهضة لحقوق الإنسان التي اتخذتها الحكومات أو الشركات الكبرى المتنفذة حول العالم:

1. في بيلاروس، احتشدت مجموعات كبيرة من النساء اللواتي يرتدين ثيابًا بيضاء، وشكّلن سلاسل بشرية احتجاجًا على انتهاكات الشرطة وقمع المظاهرات
2. في كولومبيا، نظمت حملات لفن الشوارع ضد عنف الشرطة
3. سعت مبادرة عالمية للمواطنين، تعرف باسم "أسطول الحرية"، لإيصال المساعدات والإمدادات بحرًا إلى قطاع غزة الذي تمنع إسرائيل بشكل ممنهج تلقيه أي مساعدات إنسانية
4. في هونغ كونغ، يستخدم المتظاهرون المؤيدون للديمقراطية تطبيقات تندر (Tinder)، أو بوكمون غو (Pokémon Go)، أو إير دروب (AirDrop)، في تبادل الرسائل بدون الكشف عن هوياتهم لاختراق جدار الحماية الصيني
5. في إيران، يطفئ الناس الأنوار، ويرددون شعار "المرأة، الحياة، الحرية" من وراء النوافذ في الظلام، في حركة احتجاجية منسقة في الأحياء باعتبارها شكلًا من أشكال المقاومة الرمزية، وللتخفي من قوات الأمن
6. استهدف النشطاء في المملكة المتحدة، والدنمارك، والسويد الشركات المستمرة في تجارة الطاقة مع روسيا خلال الحرب في أوكرانيا
7. في الولايات المتحدة الأمريكية، يردد الجيران هتافات تنادي باحترام حقوق الناس أثناء المداهمات التي يقوم بها مسؤولو وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك

هل يمكنكم التفكير في بعض أشكال المقاومة السلمية والدفاع عن حقوق الإنسان التي رأيتموها في محيطكم مؤخرًا؟ ماذا عن الأمثلة التاريخية؟

حقوق الإنسان في التطبيق الفعلي: التضامن، والمقاومة، والحماية

رغم أن هذه التحركات سلمية، قد تكون محفوفة بالمخاطر – بل كثيرًا ما تكون كذلك. وعند القيام بأي فعل أو أي تحرك، من الضروري أن تتمعنوا في المخاطر المقترنة بها، وأن تتحروا بعناية السبل الكفيلة بحمايتكم وحماية الآخرين، سواء في الواقع الفعلي أم في العالم الرقمي، وأن تعرفوا حقوقكم، حتى عندما تُحرمون منها.[18]

عندما تكون حقوق المرء مهددة، يسهل عليه أن يشعر بالعجز وقلة الحيلة؛ ولكن الناس في كل مكان يقاومون ويكافحون، ونحن جميعًا، عبر الحدود والهويات، ننسج معًا خيوط قصة عالمية من الشجاعة والصمود. وعندما نحمي بعضنا بعضًا، عندما نقف صفًا واحدًا في مواجهة القمع، عندما نثابر ونلح في الأسئلة والمساءلة، ونتحدى السلطة، فإننا بذلك نفسح المجال للحرية. وهذه هي قوة الناس.

المعرفة هي الخطوة الأولى. يليها الشعور. والتحرك هو الذي يخلق التغيير. سواء كنتم تتعرفون على هذه القضايا لأول مرة أو تعيشونها يوميًا، فإن دوركم مهم. تكلموا، شاركوا، تضافروا، انضموا. وسواء كان في دوائر صغيرة أم في حملات عالمية، يبدأ التحرك عندما يختار الناس أن يبدوا اهتمامهم علنًا. النضال من أجل حقوق الإنسان لا يعني أن يناضل آخرون غيرنا؛ بل هو نضالنا نحن.

السلامة أولًا: نصائح عملية للحماية

- تعلموا حقوقكم (وعلّموها لغيركم وأطلعوهم عليها)
- استخدموا وسائل آمنة للتراسل (مثل تطبيق سيغنال (Signal))
- احفظوا أرقام الطوارئ
- لا تبادروا بالتحرك بمفردكم إن كانت المخاطر عالية
- حافظوا على خصوصيات غيركم
- اعتنوا بصحتكم العقلية والبدنية

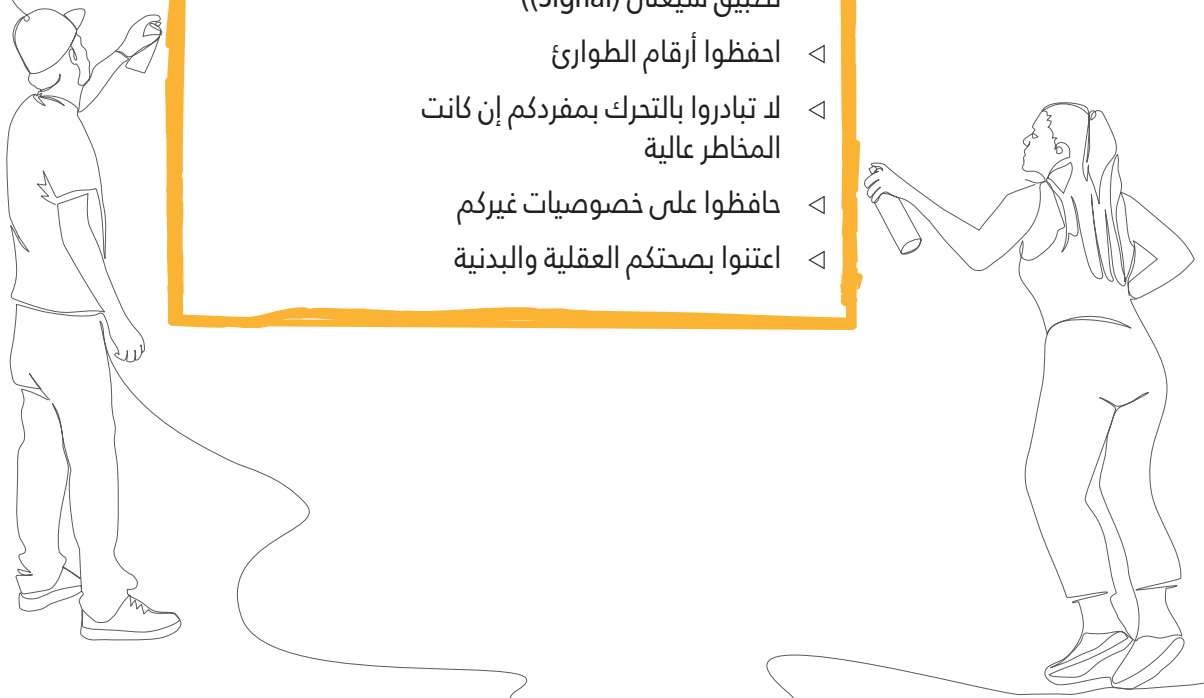

حقوق الإنسان في التطبيق الفعلي: التضامن، والمقاومة، والحماية

تمرين للتأمل الذاتي: لماذا تهمني حقوق الإنسان؟

لماذا تهمكم حقوق الإنسان شخصيًا؟ ما الذي تؤمنون به؟

فلنتأمل قليلًا في قيمنا، وآمالنا للمستقبل، وطبيعة المجتمع الذي نريد أن نعيش فيه. أكملوا الجمل التالية بكلماتكم الخاصة:

- **أنا مهتم/ة بحقوق الإنسان لأن...**
  (تأملوا في تجاربكم، أو مجتمعكم، أو أي قضية معينة تثير اهتمامكم بشدة)
- **أحد حقوق الإنسان التي تهمني بوجه خاص هو...**
- **المجتمع الذي أريد أن أعيش فيه هو مجتمع أجد فيه...**
- **سيادة القانون مهمة لأن...**
  (فكروا في العدالة، والمساواة، والمساءلة، وما يحدث عندما تكون السلطة غير خاضعة لأي ضوابط)
- **أحد التحركات التي يمكن أن أبادر بها لدعم حقوق الإنسان هو...**
- **أعتقد أن التغيير يبدأ...** (أين؟ بماذا؟)

لستم بحاجة لأن تكونوا خبراء أو زعماء حتى تصنعوا فرقًا أو تحدثوا تغييرًا؛ بوسعكم أن تبدؤوا حيث أنتم، وبالمعطيات التي أمامكم. في مدرستكم، وعائلتكم، ومجموعات المحادثة التي تشاركون فيها، وفي حيّكم. التغيير يبدأ عندما يجهر الناس العاديون بآرائهم، وينظمون أنفسهم، ويحمي بعضهم بعضًا، ويتخيلون مستقبلًا أفضل. حقوق الإنسان تبدأ في الأماكن الصغيرة، وكذلك يبدأ الأمل.

من الذي يصوغ المستقبل إذن؟

في مختلف أنحاء العالم، من روسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الصين إلى بريطانيا، ومن فنزويلا إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية، ومن إسرائيل إلى ميانمار، تتخذ الممارسات الاستبدادية أشكالًا كثيرة. ولكن السمة المشتركة بينها هي أنها جميعًا تهدف إلى تركيز السلطة، وتقويض سيادة القانون، والتهرب من المساءلة، وتتسم بالتجاهل الصارخ لحقوق الإنسان وانتهاكها.

وقد يبدو من الصعب الإيمان بإمكانية حدوث التغيير، ولكن مكاسب حقوق الإنسان التي تحققت على مدى عقود طويلة تظهر لنا بجلاء أن هذا أمر ممكن، حتى في السياقات التي يتراءى لنا فيها أن السرديات والممارسات الاستبدادية تنتشر كالنار في الهشيم.

وأول خطوة في الحد من الممارسات الاستبدادية (أيًا كان شكلها) والتصدي لها تتمثل في إدراك السرديات التي تؤججها. والخطوة التالية هي أن ندرك أننا نملك القوة للمساهمة في إحداث التغيير، وفي إرساء احترام حقوق الإنسان. وهذه القوة للتصدي لتلك الممارسات والعمل على تغييرها هي قوة فردية وجماعية في آن واحد، على نحو ما نناقشه في ما يلي: سواء كانت هي الدفاع عن حقوقنا والمطالبة بها، أو هي التضامن للدفاع عن حقوق الآخرين.

> **أكثر الطرق شيوعًا لتخلي الناس عن قوتهم هي ظنهم أنهم لا يملكون أي قوة**
>
> أليس ووكر

من المهم أن تستمروا في التعلم، وطرح الأسئلة، وتكوين آرائكم، خاصة حينما تُستخدم المعلومات الخاطئة، أو الدعاية، أو القصص والسرديات المتحيزة في حماية مصالح أصحاب السلطة.

بينما تتأملون في كل الأمور التي استكشفناها معًا، من تقلص الحيز المدني، وسيادة القانون، إلى المقاومة السلمية – ما الذي يلفت انتباهكم؟ ما الذي استوقفكم، أو أثار فضولكم؟

لعلكم خرجتم من هذه الرحلة الاستكشافية بأسئلة أكثر من الإجابات. لا بأس. بل من هنا يبدأ التعلم حقًا. من المهم، بل الأهم، أن تظلوا فضوليين، وأن تبحثوا عن مصادر موثوقة مبنية على حقوق الإنسان للغوص في عمق المعلومات.

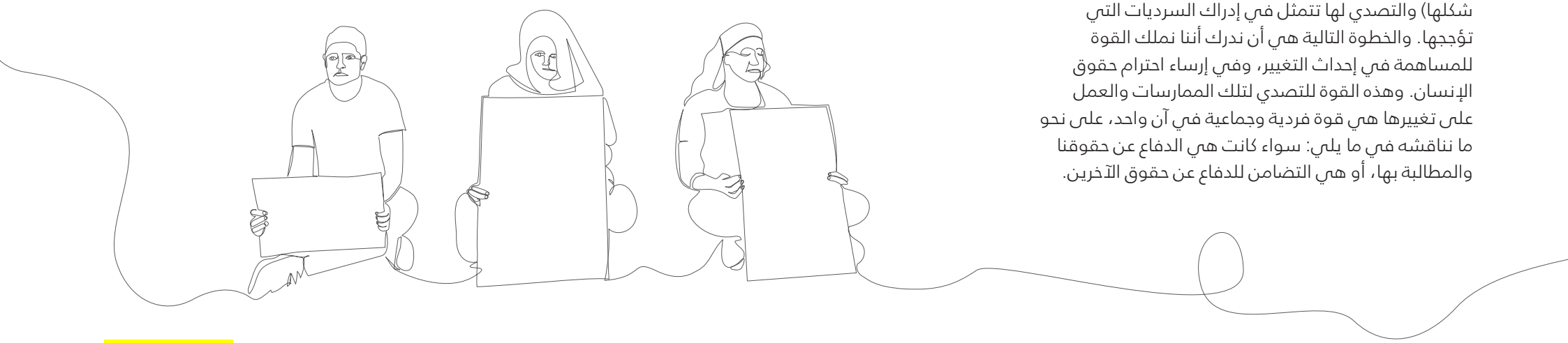

اتخاذ خطوات في سبيل التصدي للممارسات الاستبدادية ومكافحتها

نشجعكم على التعمق في البحث والاستقصاء. وإليكم بعض الأسئلة المحفزة للاسترشاد بها في التفكير والبحث. وقد يحتاج بعضها لمزيد من البحث:

1. هل يمكنكم تمييز سرديات الخوف والقمع والسيطرة التي صادفتموها في مجتمعكم أو في وسائل الإعلام؟ كيف كان تأثيرها عليكم أو على غيركم؟[19]

2. فكروا في مرة من المرات التي سمعتم فيها أصحاب السلطة يلقون اللوم على فئة معينة باعتبارها هي المسؤولة عن إحدى المشاكل الاجتماعية الكبرى (مثل الفقر، أو غياب الأمن، أو أزمة السكن). ما هي التفسيرات البديلة التي يمكن طرحها من منظور حقوق الإنسان؟

3. يحاول الناس التصدي للخوف والظلم بطرق مختلفة؛ أي شكل يمكن أن تتخذه هذه المقاومة في البلد الذي تعيشون فيه؟ من أو ما الذي يلهمكم للتحرك، أو التعبير عن آرائكم، أو المشاركة؟

4. أين رأيتم المقاومة اليومية تحدث فرقًا؟ هل سبق أن رأيتم أفعالًا صغيرة تؤتي ثمارها وتحدث فرقًا، مثل التعبير عن الرأي أو طرح الأسئلة أو مد يد المساعدة لشخص ما كي يشعر بالأمان؟

5. هل ترون أن العبارة القائلة "إن أصاب أحدنا، فقد أصابنا جميعًا" تمُتّ بصلة للمواضيع التي ناقشناها هنا، أو تمُتّ بصلة لحقوق الإنسان؟

6. متى يكون الصمت شكلًا من إيثار السلامة ومتى يكون شكلًا من التواطؤ؟ كيف عسانا أن نميز بينهما؟ هل هناك شيء كنتم تحسبونه "طبيعيًا"، وأصبحتم الآن ترونه مؤشرًا من المؤشرات التحذيرية لتقلص الحيز المدني؟

هل ترغبون في تعلم المزيد؟

يمكنكم الالتحاق بدورات تدريبية حول مختلف قضايا حقوق الإنسان، تسير بوتيرة المتدرب، في أكاديمية حقوق الإنسان التابعة لمنظمة العفو الدولية، حيث تجدون دورات قصيرة تستغرق 15 دقيقة، وأخرى طويلة قد تمتد لعدة ساعات. اطلعوا عليها!

https://academy.amnesty.org/

يمكنكم أيضًا استكشاف الاختبارات التفاعلية على منصة كاهوت هنا

https://create.kahoot.it/course/f9699fd2-623d-4980-acaf-8245c3a56598

الحواشي الختامية

1 منظمة العفو الدولية، كشف الحقوق: حقوق الإنسان وتصاعد الممارسات الاستبدادية حول العالم: الجزء 1 – عرض السرديات الاستبدادية القائمة على الخوف والقمع والسيطرة (رقم الوثيقة: POL 32/0336/2025)، 30 سبتمبر/أيلول 2025، https://www.amnesty.org/en/documents/pol32/0336/2025/en/

2 Amnesty International, "Death in Slow Motion: Women and Girls Under Taliban Rule", 27 July 2022, https://www.amnesty.org/en/latest/research/2022/07/women-and-girls-under-taliban-rule-afghanistan/; منظمة العفو الدولية، "أفغانستان"، في حالة حقوق الإنسان في العالم: أبريل/نيسان 2025 (سبقت الإشارة إليه)، https://www.amnesty.org/ar/location/asia-and-the-pacific/south-asia/afghanistan/

3 Amnesty International, "Argentina", in *The State of the World's Human Rights: April 2025* (previously cited), https://www.amnesty.org/en/location/americas/south-america/argentina/report-argentina/

4 Amnesty International, "Australia", in *The State of the World's Human Rights: April 2024* (Index: POL 10/7200/2024), 23 April 2024, https://www.amnesty.org/en/documents/pol10/7200/2024/en/

5 Amnesty International, "El Salvador: Mil días de régimen de excepción, un modelo de "seguridad" a costa de los derechos humanos" ["El Salvador: A thousand days into the state of emergency: "Security" at the expense of human rights"], 20 December 2024, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/12/el-salvador-mil-dias-regimen-excepcion-modelo-seguridad-a-costa-derechos-humanos/

6 Amnesty International, "Ethiopia", in *The State of the World's Human Rights: April 2025* (previously cited), https://www.amnesty.org/en/location/africa/east-africa-the-horn-and-great-lakes/ethiopia/

7 Amnesty International, "Hong Kong: National Security Law analysis shows vast majority unjustly arrested", 30 June 2025, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/06/hong-kong-national-security-law-analysis-shows-vast-majority-unjustly-arrested/

8 Amnesty International, "Hungary: Global fight back begins as anti-Pride law comes into effect", 15 April 2025, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/04/hungary-global-fight-back-begins-as-anti-pride-law-comes-into-effect/

9 Amnesty International, "India: Citizenship Amendment Act is a blow to Indian constitutional values and international standards", 14 March 2024, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/03/india-citizenship-amendment-act-is-a-blow-to-indian-constitutional-values-and-international-standards/

10 Amnesty International, *India: Weaponizing Counterterrorism: India's exploitation of terrorism financing assessments to target the civil society* (Index: ASA 20/7222/2023), https://www.amnesty.org/en/documents/asa20/7222/2023/en/

11 Amnesty International The Netherlands, "Onaangekondigde huisbezoeken bij demonstranten" ["Unannounced visits to protesters' homes"], 1 June 2023, https://www.amnesty.nl/wat-we-doen/demonstratierecht-in-nederland/onaangekondigde-huisbezoeken-bij-demonstranten

12 منظمة العفو الدولية، تونس: إساءة استخدام الإيقاف التحفظي لإسكات أصوات المعارضين السياسيين، السلطات التونسية تستهدف المعارضة السياسية بقوانين الإيقاف التحفظي المُبهمة (رقم الوثيقة: MDE 30/7207/2023)، 22 سبتمبر/أيلول 2023، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/7207/2023/ar/

13 منظمة العفو الدولية، "تركيا"، في حالة حقوق الإنسان في العالم: أبريل/نيسان 2025 (سبقت الإشارة إليه)، https://www.amnesty.org/ar/location/europe-and-central-asia/western-central-and-south-eastern-europe/turkiye/

14 منظمة العفو الدولية، "روسيا"، في حالة حقوق الإنسان في العالم: أبريل/ نيسان 2025 (رقم الوثيقة: POL 10/8515/2025)، 28 أبريل/نيسان 2025، https://www.amnesty.org/ar/location/europe-and-central-asia/eastern-europe-and-central-asia/russia/

15 Amnesty International UK, "UK: Arrests of Palestine Action protesters 'deeply concerning':, 9 August 2025, https://www.amnesty.org.uk/press-releases/uk-arrests-palestine-action-protesters-deeply-concerning

16 Amnesty International, *USA: Chaos & cruelty: 10 compounding assaults on human rights: A review of President Trump's first 100 days in office* (Index: AMR 51/9313/2025), 30 April 2025, https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/9313/2025/en/

17 هذه ليست أداة رسمية؛ بل طُوّرت خصيصًا لهذا المورد. وتراقب العديد من المنظمات الحيز المدني. على سبيل المثال، CIVICUS, "CIVICUS Monitor: Tracking Civic Space", https://monitor.civicus.org/data/

18 Amnesty International, *Civil Disobedience Toolkit: A guide to civil disobedience by Amnesty International* (Index: ACT 10/7471/2024), 15 February 2024, https://www.amnesty.org/en/documents/act10/7471/2024/en

19 Amnesty International, *Staying Resilient While Trying to Save the World (Volume 2): A Well-Being Workbook for Youth Activists* (Index: ACT 10/3231/2020), 29 January 2021, https://www.amnesty.org/en/documents/act10/3231/2020/en/

كشف الحقوق

حقوق الإنسان وتصاعد الممارسات الاستبدادية حول العالم

منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: POL 32/0426/2025

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org/ar

التصميم: Off Colour Design

الدعم التحريري: كلير ماهون